

Distr.: General
28 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الثاني عشر عن التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

يتزامن هذا التقرير المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٠١/٦٨ مع صياغة خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي شكلت اتجاهها جديدا في القارة نحو التكامل الإقليمي وتحقيق النهضة الأفريقية. وتوفر خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والالتزام الدولي بدعم تنفيذها زحما إضافيا لدور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويزرزان الحاجة إلى مزيد من الدعم. ويتزامن التقرير أيضا مع مؤتمر القمة المعني بتمويل البنية التحتية في أفريقيا الذي عقد في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في داكار، السنغال، الذي اعتمد فيه المشاركون خطة عمل داكار لاعطاء الأولوية لتمويل مشاريع البنية التحتية الإقليمية الرئيسية. وفضلا عن ذلك، حدد الاعلان الرسمي الذي اعتمدته قمة الاتحاد الأفريقي في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، الأولويات الرئيسية لتنمية القارة على مدى الـ ٥٠ عاما المقبلة، مع التأكيد بوجه خاص على التصنيع.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270814 130814 14-57942X (A)



عن ذلك، حدد الاعلان الرسمي الذي اعتمدته قمة الاتحاد الأفريقي في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، الأولويات الرئيسية لتنمية القارة على مدى الـ ٥٠ عاما المقبلة، مع التأكيد بوجه خاص على التصنيع. وهذا يمثل أيضا ركيزة هامة في الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي اعتمدته الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، تزايدت أهمية وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأصبحت الأداة لتنفيذ الخطة لعام ٢٠٦٣.

وهذا التقرير يقيّم التقدم الذي أحرز في تنفيذ مشاريع وبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم المقدم من المجتمع الدولي على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية. وفي حين يبرز التقرير التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنه يؤكد استمرار الحاجة إلى أن تعزز البلدان الأفريقية تعبئة الموارد المحلية لدعم التمويل لبرامج ومشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيكون إشراك القطاع الخاص أساسيا أيضا لتعبئة التمويل الضروري لمشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبخاصة في البنية التحتية. ويدعو التقرير المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لدعمه لأفريقيا ومواءمة دعمه مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما فيها تلك المحسدة في الموقف الأفريقي المشترك وخطة الاتحاد الأفريقي المقبلة لعام ٢٠٦٣. ولتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتسهيل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ينبغي أن يتخذ الشركاء في التنمية خطوات عاجلة لإختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح ببعدها الإنمائي، والوفاء بالتزامات المعونة وتحسين فعالية المعونة. وبالنظر إلى اقتراب الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بسرعة، مقترنا بالمهمة العاجلة لتسريع إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف في أفريقيا، فإن العمل كالمعتاد لا يمثل ليس خيارا لأفريقيا أو لشركائها في التنمية.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية
٥	ألف - البنية التحتية
٦	باء - الزراعة والأمن الغذائي
٧	جيم - الصحة
٩	دال - التعليم والتدريب
١٠	هاء - البيئة والسياحة
١١	واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٢	زاي - العلم، والتكنولوجيا والابتكار
١٣	حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، واشتراك المجتمع المدني
١٤	طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران
١٦	ثالثا - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة بزخم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا
١٦	ألف - مقدمة
١٨	باء - المساعدة الإنمائية الرسمية
٢٠	جيم - تخفيف عبء الديون
٢٢	دال - الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى
٢٣	هاء - التجارة
٢٤	واو - التعاون بين بلدان الجنوب
٢٥	زاي - مشروع القرى الألفية
٢٥	رابعا - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة
٢٥	ألف - لمحة عامة
٢٦	باء - تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي، وشراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونظام المجموعات ...
٢٧	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

- ١ - في قرارها ٣٠١/٦٨، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن تنفيذ القرار إلى الجمعية في دورتها التاسعة والستين. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك القرار.
- ٢ - ويلقي التقرير الضوء على تدابير السياسة العامة التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى استجابة المجتمع الدولي والدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي. وألقي الضوء أيضا على الأنشطة التي اضطلع بها القطاع الخاص والمجتمع المدني دعما للشراكة الجديدة. وقد استفاد التقرير من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (وكالة الشراكة الجديدة)، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

- ٣ - تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا رؤية جماعية وإطارا استراتيجيا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفريقيا على حد سواء. ويتمثل هدفها الأساسي في تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق ومنصف يسمح لأفريقيا بتخفيف حدة الفقر والاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي. وترجمة هذه الرؤية إلى عمل يقتضي تنفيذ الأولويات القطاعية الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن المتوقع أن يتحمل كل بلد المسؤولية عن تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة على الصعيد الوطني وتصميم مخطط وطني متمش مع أهداف الشراكة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وهي الأجهزة التنفيذية للاتحاد الأفريقي في دفع خطة التكامل، تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ المشاريع على الصعيد دون الإقليمي. وتؤدي وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دورا نشطا في تنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع دون الإقليمية والقارية.

ألف - البنية التحتية

٤ - اعترافا بأهمية تطوير البنية التحتية، تعهدت البلدان الأفريقية بمجعلها أولوية عليا من خلال تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي يقوم بدور الإطار الجامع لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. وتمشيا مع التعهدات، واصلت البلدان الأفريقية بذل الجهود على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية لدفع عجلة تطوير البنية التحتية من خلال تنفيذ البرنامج بهدف تحويل أفريقيا من خلال تطوير البنية التحتية في قطاعات النقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المجاري المائية العابرة للحدود.

٥ - واستمرت وكالة الشراكة الجديدة في تنسيق تطوير البنية التحتية في جميع أنحاء القارة بتنفيذ خطة العمل ذات الأولوية المنبثقة عن البرنامج، الذي يتكون من ٥١ مشروعا على الصعيدين القاري والإقليمي، بما في ذلك سبعة مشاريع تولى قيادتها سبعة رؤساء دول وحكومات أفريقية ونفذت في إطار المبادرة الرئاسية لدعم البنية التحتية.

٦ - وعلى مدى الـ ١٢ شهرا الماضية، تركزت الجهود على إعداد المشاريع وتمويل مشاريع وبرامج خطة العمل ذات الأولوية المنبثقة عن البرنامج. ومن بين الـ ٥١ مشروعا وبرنامجا، تحدد ١٦ مشروع بنية تحتية ذا أولوية على الصعيدين الوطني والإقليمي كمكاسب سريعة للتمويل والتنفيذ. وعُرضت هذه المشاريع على مؤتمر قمة دكا لتمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي عقد في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بغية تأمين التمويل من خلال التآزرات الابتكارية بين الجمهور والقطاع الخاص. واعتمدت القمة خطة عمل دكا لاعطاء الأولوية لتمويل المشاريع الرائدة الـ ١٦ للبنية التحتية ذات الأولوية ولبدء دراسات الجدوى وإعداد المشاريع للإسراع في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ مشاريع المبادرة الرئاسية لدعم البنية التحتية، شهد مشروع "استكمال الطرق الناقصة المتفرعة عن الطريق الرئيسي العابر للصحراء"، الذي يغطي أكثر من ٤٥٠٠ كيلومتر، ويربط الجزائر ونيجيريا، تقدما كبيرا، بتمويل مؤمن بلغ ٤٠ مليون دولار. وبدأت عملية التنفيذ بالفعل ومن المتوقع إنجاز المشروع في عام ٢٠١٦. وشهد أيضا عنصر الألياف الضوئية للمشروع، الذي يربط الجزائر ونيجيريا والنيجر بواسطة كابل بحري مغمور، تقدما كبيرا حيث أنجزت نسبة ٦٠ في المائة من المشروع. وأطلقت مصر رسميا مشروع "الطريق الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط" في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٨ - وبرغم التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تعبئة التمويل، ما زال الافتقار إلى التمويل يمثل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أطلق مصرف التنمية الأفريقي، في اجتماعه السنوي الذي عقد في كيغالي، في أيار/

مايو ٢٠١٤، ”مبادرة أفريقيا ٥٠“ لتعبئة أكثر من ١٠٠ بليون دولار من الجمهور والمصادر الخاصة لتمويل مشاريع البنية التحتية الإقليمية ذات الأولوية في القارة على مدى الـ ٥٠ عاما المقبلة. وستستهدف المبادرة المشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأثر الكبير في قطاعات الطاقة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه.

٩ - فضلا عن ذلك، عقب إطلاق مركز التنسيق الأفريقي للطاقة المستدامة للجميع في تموز/يوليه ٢٠١٣، قامت وكالة الشراكة الجديدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، بتنظيم اجتماعات خبراء أدت إلى إعداد واعتماد المبادئ التوجيهية لخطط العمل الأفريقية المتعلقة بالطاقة المستدامة للجميع، واستراتيجية أفريقيا لحلول الطاقة اللامركزية وإطار العمل الأفريقي لسياسة الفحم المستدام. وقد وافق مؤتمر وزراء الطاقة في أفريقيا على جميع هذه المبادرات.

باء - الزراعة والأمن الغذائي

١٠ - استمرت البلدان الأفريقية في إحراز تقدم في عدة تعهدات هامة من أجل تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وفي سياق إعلان مابوتو المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، التزمت البلدان الأفريقية بتخصيص ١٠ في المائة على الأقل من موارد الميزانية الوطنية للزراعة، وتحقيق معدل نمو، من خلال البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، بنسبة ٦ في المائة في الانتاجية الزراعية سنويا. ولاحياء الذكرى العاشرة لاعتماد البرنامج في عام ٢٠١٣ ولتركيز الاهتمام الوطني على الزراعة في أفريقيا، أعلن القادة الأفارقة أن يكون عام ٢٠١٤ عام الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية.

١١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت البلدان الأفريقية تنفيذ تعهدات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وفيما يتعلق بهدف إعلان مابوتو المتمثل في تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من موارد الميزانية الوطنية للزراعة، استمر إحراز التقدم حيث بلغ ١٢ بلدا الهدف أو تجاوزته، في حين بلغ ١٣ بلدا أخرى نطاق الـ ٥-١٠ في المائة. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شارك ٤٥ بلدا أفريقيا في عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وقع منها ٣٩ بلدا اتفاقات متعلقة بالبرنامج ووضع منها ٢٩ بلدا الشكل النهائي لخططها الوطنية للاستثمار في الزراعة. واستخدم بعض البلدان، بما فيها بوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا، خططها الوطنية للاستثمار في الزراعة لزيادة التمويل لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي، مثل برامج التغذية المدرسية.

١٢ - وقامت وكالة الشراكة الجديدة بدور رائد في صياغة "إطار نتائج" من أجل "تعزيز الزخم" فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، لتمكين القارة من استخلاص الدروس المستفادة من السنوات العشر الماضية لتنفيذ البرنامج. ووفر هذا الأساس لتحديد خطة عمل للسنوات العشر المقبلة وما بعدها - مدعومة بإرادة لضمان التحول المستدام في النظم الزراعية للقارة. وقد صُمم إطار نتائج البرنامج كجزء لا يتجزأ من الخطة المقبلة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ - يضع المستوى والمعدل المرغوب فيهما للأداء الزراعي في المساهمة في بلوغ أهدافه.

١٣ - ولتحسين الأمن الغذائي في جميع أنحاء القارة، أنشئ صندوق أفريقيا الاستثماري للتضامن الذي تقوده أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣ برأس مال تأسيسي بلغ ٣٠ مليون دولار من غينيا الاستوائية وتديره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وأدى تمويل إضافي من أنغولا (١٠ ملايين دولار) وبمجموعة منظمات مجتمع مدني في جمهورية الكونغو إلى أن بلغ المجموع ٤٠ مليون دولار.

١٤ - وفضلا عن ذلك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كجزء من الدعوة الثالثة لمقترحات نافذة القطاع العام، وافق البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي على تمويل بلغ مجموعه تقريبا ٢٥٠ مليون دولار لثمانية بلدان منها أربعة أفريقية (بوركينافاسو، وزامبيا، وأوغندا ومالي). وبذلك بلغ مجموع عدد البلدان الأفريقية التي حصلت على التمويل في إطار البرنامج ١٥ بلدا، بمجموع تراكمي للمتحصلات بلغ ٨٧٠ مليون دولار تقريبا.

١٥ - وعلى الصعيد العالمي، أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الدولية للزراعة الأسرية في عام ٢٠١٤ لتركيز دعمها على مزارعي الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء في أفريقيا بتيسير الحصول على البذور، والأسمدة، والأسواق، والتمويل، وخدمات الإرشاد الزراعي على نحو أفضل.

جيم - الصحة

١٦ - ما زالت الصحة تمثل أولوية رئيسية للبلدان الأفريقية. وكانت وكالة الشراكة الجديدة في مقدمة تعبئة الأموال من الشركاء الثنائيين لدعم تدريب الممرضات والقابلات في جميع أنحاء القارة وتعزيز بحوث الرعاية الصحية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، زاد الاتحاد الأفريقي تعهده بتحسين نتائج الصحة بتأكيد أهمية زيادة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار في مجال الصحة على النحو المحدد في خطة الاتحاد الأفريقي المقبلة لعام ٢٠٦٣.

١٧ - وأكد من جديد إعلان القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٣ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، تعهد الحكومات الأفريقية بتسريع تنفيذ أطر العمل القائمة مثل إعلان أبوجا وخطة العمل المتعلقة بدحر الملاريا في أفريقيا ودعوة أبوجا لاتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الحصول على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠.

١٨ - وأحرز برنامج المواءمة التنظيمية للأدوية الأفريقية تقدما جديرا بالذكر خلال الفترة قيد الاستعراض. ويهدف البرنامج إلى تحسين الصحة العامة بزيادة إمكانية الحصول على إمدادات مستدامة من الأدوية المأمونة والفعالة في أفريقيا، على أساس المبادئ الواردة في خطة عمل الاتحاد الأفريقي لصناعة المستحضرات الصيدلانية وخريطة الطريق للمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للتصدي للإيدز، والسل والملاريا في أفريقيا، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥.

١٩ - وأحرز أيضا تقدم جدير بالذكر في تحديد آثار نقص تغذية الأطفال في أفريقيا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نُشرت نتائج المرحلة الأولى للمبادرة المتعلقة بتكلفة الجوع في أفريقيا. وجرى استخلاص النتائج الأولية لدراسات الحالة من البحوث التي أجريت في بلدان المرحلة الأولى الأربعة: مصر، وإثيوبيا، وسوازيلند، وأوغندا. ويفصح التقرير عن أن وفيات الأطفال ذات الصلة بنقص التغذية تمثل تقريبا ١ إلى ٨ في المائة من خسائر القوة العاملة في البلدان المشمولة بالتحليل^(١).

٢٠ - وتواصل البحوث المتعلقة بنظم تقديم الخدمات الصحية في التطور في أفريقيا. وقدم برنامج دعم مبادرة نظم تقديم الخدمات الصحية في أفريقيا لشركاء البحوث في أفريقيا الدعم لعشرة أفرقة بحثية لبحث العديد من التحديات ذات الصلة بالصحة، بما في ذلك جودة الرعاية، وتوافر الكوادر الصحية، والحصول على خدمات الصحة العقلية وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالصحة. وقد وصل البرنامج إلى سنته النهائية غير أنه منذ إنطلاقه في عام ٢٠٠٨، قدم الدعم بصورة كبيرة إلى الباحثين في البلدان الأفريقية.

٢١ - وقد تكثفت الجهود المبذولة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون أصحاب مصلحة متعددين. وتحققت مكاسب هامة في زيادة علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما أدى إلى تخفيض عدد الوفيات ذات الصلة بالإيدز في أفريقيا. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات هامة. وفي القارة، لا يحصل من المؤهلين للعلاج المضاد للفيروسات

(١) انظر الوثائق. pdf. wfp260859. wfp.org/stellent/groups/public/documents/resources/

العكوسة سوى نسبة ٥٤ في المائة، مع عدد أقل بصورة متزايدة من الأطفال الذين يحتاجون إلى الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية.

دال - التعليم والتدريب

٢٢ - تبذل البلدان الأفريقية كل جهد للإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتوفير التعليم الابتدائي للجميع والمساواة بين الجنسين في التعليم، بما في ذلك من خلال إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع. وأمكن تحقيق إنجازات من خلال الاستثمار العام المستدام لزيادة الاشتراك مع تنفيذ إجراءات الاحتفاظ (برامج التغذية المدرسية، والتحويلات النقدية، إلخ).

٢٣ - وعلى ضوء ذلك، واصلت وكالة الشراكة الجديدة تعزيز الإجراءات التدريبية والتعليمية التي تدعم الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك بإنشاء مركز للتدريب والتطوير لمدرسي العلوم، والرياضيات والتكنولوجيا، وبرنامج بشأن تعليم التمريض والقبالة في أفريقيا. ويجري حاليا تنفيذ البرنامج في الكاميرون، وغابون والكونغو بهدف رفع مستوى مهارات الممرضات والقابلات.

٢٤ - وتجلى التقدم المستمر في الجهود المبذولة لتعزيز تنمية الموارد البشرية السريرية في أفريقيا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وضع برنامج الشراكة الجديدة لتعليم التمريض والقبالة في أفريقيا وحكومة الكاميرون برنامجا جديدا على مستوى شهادة الماجستير للممرضات والقابلات. وأقام البرنامج الذي تبلغ مدته عاما واحدا شراكة أكاديمية بين جامعة ستيلينبوش في جنوب أفريقيا وجامعة ياوندي في الكاميرون.

٢٥ - وأحرز تقدم أيضا في تنفيذ مبادرة التعليم أولا العالمية، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم بتشجيع الحكومات لتعزيز الدعم المالي والسياسي لمبادرات التعليم. وخلال الفترة قيد الاستعراض، انضم إلى المبادرة بلدان أفريقيان إضافيان - بنن وإثيوبيا - كبلدين داعمين، وبذلك بلغ عدد البلدان الأفريقية المشتركة خمسة بلدان من بين ما مجموعه ١٤ بلدا داعما.

٢٦ - وتتعاون البلدان الداعمة مع أمانة مبادرة التعليم أولا العالمية على أساس سنوي لوضع قائمة بالأنشطة المقررة. وأبرز التقرير الحادي عشر للرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع التقدم المحرز نحو تحقيق الإطار العالمي للتعليم بحلول عام ٢٠١٥ وحدد التحديات الجارية. وطبقا للتقرير، كان التقدم بطيئا في كثير من البلدان الأفريقية فيما يتعلق بمحو أمية الكبار، والتكافؤ بين الجنسين، والالتحاق بالمدارس، وأجور المدرسين.

٢٧ - وتواصل القارة مواجهة التحديات، بما في ذلك عدم التحاق كثير من الأطفال والشباب بالمدارس، ولا سيما الفتيات والشابات، والسكان المحرومون والريفيون والرحل المهمشون، والتفاوتات الإقليمية الهامة في التعليم العالي وانخفاض معدلات الانتقال إلى التعليم الجامعي.

هاء - البيئة والسياحة

٢٨ - ركزت أنشطة وكالة الشراكة الجديدة في مجال البيئة على تعزيز فعالية وكفاءة آليات التنسيق الإقليمية مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لتيسير التعاون بين البلدان، وزيادة التأزر، وتعزيز الإجراءات المنسقة لمواجهة التحديات القائمة والناشئة، والاحتياجات من القدرات والقضايا المحددة.

٢٩ - وقدمت وكالة الشراكة الجديدة، من خلال المؤتمر الوزاري، المساعدة في ترويج نهج منسق وإقليمي للإدارة البيئية، وبخاصة من خلال دعم اشتراك البلدان الأفريقية في عمليات السياسات الدولية. وقدمت الدعم أيضا للمؤتمر في بلورة المواقف المشتركة الأفريقية في المفاوضات الدولية، مما أدى إلى زيادة اشتراك وصوت أفريقيا في الإدارة الدولية لشؤون البيئة.

٣٠ - وكوسيلة لضمان التنفيذ الفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبوا إليه"، وضع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والاتحاد الأفريقي مذكرات مفاهيمية لخمسة برامج رئيسية إقليمية لتمكين البلدان الأفريقية من تعزيز التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وستكون المذكرات المفاهيمية، التي جرى استعراضها خلال اجتماع خبراء المؤتمر الوزاري الأفريقي، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في جمهورية تنزانيا المتحدة، بمثابة إطار عمل إقليمي شامل لمواصلة تطوير وتنفيذ البرامج الرئيسية الإقليمية.

٣١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، يسرت وكالة الشراكة الجديدة اشتراك أفريقيا ومشاركتها في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر باريس لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، الذي عُقد في ندهوك، باستضافة جناح أفريقيا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأدى هذا إلى تمكين البلدان والمؤسسات الأفريقية من عرض الجهود التي تبذلها للتصدي للتصحر وتدهور الأراضي في القارة.

٣٢ - وبالاشتراك مع أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، يسرت وكالة الشراكة الجديدة عقد اجتماعات بين المؤتمر ونظرائه خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة

عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في وارسو، مما أدى إلى تمكين المجموعة الأفريقية من توحيد موقف أفريقيا المشترك بشأن نتائج الدورة الاستثنائية الخامسة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في غابورون. وساعد الاجتماع الوزاري أيضا في تعزيز توافق الآراء الأفريقي على الطريق إلى اتفاقات ما بعد كيوتو.

٣٣ - وفيما يتعلق بالسياحة، خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت وكالة الشراكة الجديدة بترويج خطة عمل الشراكة الجديدة للسياحة والدعوة إليها في مختلف المحافل الوطنية والدولية، بما في ذلك مع حكومة جنوب أفريقيا، وفي النسخة التاسعة عشرة لمعرض السياحة التونسية "السوق الدولي للسياحة"، الذي عُقد من ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في مدينة تونس، وفي مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عُقد في يوكوهاما، اليابان، في حزيران/يونيه ٢٠١٣؛ وفي الدورة العشرين للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، التي اشتركت في استضافتها زامبيا وزمبابوي في آب/أغسطس ٢٠١٣.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٤ - واصلت وكالة الشراكة الجديدة دعم البلدان الأفريقية في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت الإجراءات على إحراز تقدم في جميع الركائز الأربع لبرنامج أفريقيا الالكترونية التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وهي: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية القدرات، والتطبيقات والخدمات الالكترونية، والبيئة المؤاتية والحوكمة.

٣٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نُفذت مرحلة تصميم تقييم الأثر لمبادرة المدارس الالكترونية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بمنحة من المبادرة الدولية لتقييم الأثر. ووقع برنامج أفريقيا الالكترونية اتفاقا مع "First Space Fiber" (الألياف الفضائية الأولى) لوضع إطار عمل نموذجي للمدارس الالكترونية مستخدما السنغال كحالة تجريبية. وبموجب الاتفاق، بدأت "الألياف الفضائية الأولى" تقديم حل كامل (المعدات، والتدريب، والمحتويات والصيانة) لجميع المدارس الالكترونية الست في السنغال. وسيفيد التجريب في المدارس الالكترونية التطبيق على نطاق أوسع في مدارس أخرى في السنغال وسيدخل أيضا في استراتيجية القارة على نطاق أوسع.

٣٦ - وأحرز تقدم أيضا فيما يتعلق ببرنامج أفريقيا الالكترونية. واختتم البرنامج بنجاح دراسة بعنوان "تعزيز اشتراك القواعد الشعبية في عمليات وضع سياسات التنمية الزراعية

والريفية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات“، مولها المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي. ونُشرت النتائج المستخلصة من الدراسة في مؤتمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الزراعة، الذي عُقد في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وستفيد التوصيات الواردة في الدراسة في مواصلة العمل لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.

٣٧ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٣، قام برنامج أفريقيا الالكترونية بالتعاون مع شعبة مجتمع المعلومات التابعة للاتحاد الأفريقي واللجنة التوجيهية لمؤسسة دوت أفريقيا “dotAfrica”، بوضع سياسة قائمة الأسماء التي تحتفظ بها دوت أفريقيا “dotAfrica” في شكلها النهائي. ونتيجة لذلك، ستكون البلدان الأفريقية قادرة على حماية أسماء مواقع تراثها الوطني (الجغرافية، والثقافية، والتاريخية، إلخ) على الإنترنت بالاحتفاظ بها من خلال بوابة قائمة الأسماء التي تحتفظ بها دوت أفريقيا. وستذهب الأموال الفائضة التي يدرها سجل دوت أفريقيا إلى مؤسسة دوت أفريقيا، التي ستدعم تطوير الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة الأفريقية.

زاي - العلم، والتكنولوجيا والابتكار

٣٨ - في الفترة قيد الاستعراض، واصلت وكالة الشراكة الجديدة عملها في العلم والتكنولوجيا من خلال تنفيذ خطة عملها الموحدة للعلم والتكنولوجيا، التي تقوم على الركائز الثلاث المترابطة والمتمثلة في: بناء القدرات، وإنتاج المعارف والابتكارات التكنولوجية.

٣٩ - وأعيد تشكيل شبكة الجنوب الأفريقي للعلوم الأحيائية لمواءمتها بصورة أوثق مع رؤية استراتيجية المبادرة الأفريقية للعلوم الأحيائية/وكالة الشراكة الجديدة لعام ٢٠١٦ لبيان نتائج البحوث وآثار التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الشبكة الأفريقية للخبرات في مجال السلامة الحيوية مبادئ توجيهية لإدارة السلامة الحيوية لكي تستخدمها وتتكيف معها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبغية تهيئة بيئة مؤاتية، جرى تقديم الدعم التقني لخمسة بلدان، هي، غانا، وكينيا، وموزامبيق، ونيجيريا وتوغو في صياغة واستعراض مختلف الأنظمة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالسلامة الحيوية.

٤٠ - وفيما يتعلق بجهود بناء القدرات، نظمت وكالة الشراكة الجديدة التدريب لتعزيز القدرات التنظيمية لعمليات التفتيش التجريبية المستمرة في الميدان وأماكن متعددة، والرصد والامتثال للمنظمين في غانا، وملاوي ونيجيريا. وأدى هذا إلى اعتماد أفضل الممارسات

لوظائف مديرية التفتيش، وتعزيز الكفاءات وزيادة الثقة في النظم التنظيمية لتلك البلدان. وقُدِّم أيضا الدعم التقني للنظم الوطنية في غانا، وكينيا، وملاوي ونيجيريا لوضع وتنفيذ استراتيجيات اتصالات السلامة الحيوية.

٤١ - وتعمل المبادرة الأفريقية لمؤشرات العلم، والتكنولوجيا والابتكار التي تضطلع بها وكالة الشراكة الجديدة على تحسين نوعية السياسات المتعلقة بالعلم، والتكنولوجيا والابتكار على الصعد الوطنية، والإقليمية والمتعلقة بالقارة. وجرى تدريب أكثر من ١٥٠ خبيرا في البحث، والتطوير والابتكار، بما في ذلك في المنهجيات المتعلقة بالقياس، وجمع البيانات وتحليلها، والروابط بين مؤشرات العلم، والتكنولوجيا والابتكار، وسياسات وتطوير العلوم. وعزز التدريب قدرات البلدان على تطبيق المعايير المقبولة دوليا لجمع إحصاءاتها الوطنية المتعلقة بالعلم، والتكنولوجيا والابتكار.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، واشتراك المجتمع المدني

٤٢ - في الـ ١٢ شهرا الماضية، واصلت الحكومات الأفريقية العمل من أجل تنفيذ التعهدات الهامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك التعهدات المنصوص عليها في السياسة الجنسانية للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، فضلا عن أولويات عقد المرأة الأفريقية (٢٠١٠-٢٠٢٠). وقد شجعت هذه الصكوك على اتخاذ إجراءات هامة من جانب وكالة الشراكة الجديدة في مجالات الصحة، وحقوق الإنسان، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، والحوكمة والسلام والأمن.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج الجنساني على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القارة وتنفيذ المشاريع التي ووفق عليها خلال الدعوة الثانية لمقترحات صندوق الشراكة الجديدة/الأسباني لتمكين المرأة الأفريقية، وهو المشروع الرئيسي للبرنامج الجنساني للشراكة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك البرنامج الجنساني للشراكة الجديدة في إقرار النطاق والمنهجية المتعلقين بتصميم الإطار المفاهيمي الجديد لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لبرامج الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة على صعيد القارة وخطة عمله للسنوات الأربع.

٤٤ - ومن بين الـ ١٠ ملايين يورو التي صُرفت لصندوق الشراكة الجديدة/الأسباني، خُصص ٨,٤ ملايين يورو لتمويل ٣٢ مشروعا لفترة سنتين. وجرى تبسيط

القطاعات المواضيعية المغطاة أثناء الدعوة الثانية للمقترحات لتشمل: (أ) التمكين الاقتصادي؛ و (ب) تعزيز المجتمع المدني؛ و (ج) تعزيز المؤسسي.

٤٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجلت عدة مشاريع وبرامج جنسانية للشراكة الجديدة نجاحا جديرا بالذكر. وأدى برنامج السلم والتعليم في السودان إلى تحسين الأمن الغذائي وتعزيز سُبل معيشة المزارعات في مقاطعتي موروبو وماغوي بتوفير التقاوي، والدعم الاقتصادي وبناء القدرات في التقنيات الحديثة لزراعة الكفاف وجمع المياه، مما أدى إلى زيادة بنسبة ٣٨ في المائة في المحاصيل الزراعية في المناطق المستهدفة.

٤٦ - وفي حين تحقق قدر كبير من النجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هناك حاجة إلى بذل جهود أكثر بكثير لمعالجة التحديات التي تشمل عدم قدرة المستفيدين، والقلق السياسي غير المتوقعة في بلدان معينة، والصعوبات في تنفيذ نهج قائم على النتائج. وبوجه عام، هناك أيضا حاجة إلى صندوق مخصص فحسب لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أفريقيا للحد من تجزئة الجهود ومعالجة الفجوة في التمويل لتحقيق المساواة بين الجنسين.

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٤٧ - في عام ٢٠٠٢، اعترافا بالأثر السلبي الذي يشكله ضعف الحوكمة على التنمية، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إعلان الشراكة الجديدة بشأن الديمقراطية، والحوكمة السياسية، والاقتصادية وإدارة الشركات، الذي أعربوا فيه عن التزامهم بتحسين المؤسسات المعنية بالحوكمة وتعزيز سيادة القانون. ونتيجة لذلك، في آذار/مارس ٢٠٠٣، أنشأت لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٤٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الآلية تعزيز الحوكمة الرشيدة السياسية، والاقتصادية وإدارة الشركات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في جميع أنحاء القارة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، انضمت غينيا الاستوائية إلى الآلية ليصل عدد أعضائها إلى البلدان الـ ٣٤ التالية: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

٤٩ - وبرغم الزيادة المطردة في عدد الأعضاء، هناك تقدم بطيء في إدارة عمليات الاستعراض الوطنية، ويعزى ذلك جزئياً إلى القيود المالية. وقدمت جنوب أفريقيا وموزامبيق التقرير المرحلي لكل منهما بشأن تنفيذ برامج عملهما الوطنية ليستعرضه المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران خلال مؤتمر القمة العشرين، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٤، جرى استعراض الـ ١٧ بلدا التالية: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، و جنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وسيراليون، وغانا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا.

٥٠ - وفي سياق الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الآلية في عام ٢٠١٣، نظم مجالس إدارة الآلية وشركاؤها الاستراتيجيون، أي البرنامج الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، سلسلة من المناسبات التي تهدف إلى التوعية بأهمية عمل الآلية بين المواطنين الأفارقة والمجتمع الدولي، مع النظر في التقدم المحرز والتحديات التي يجري مواجهتها. وعلى الصعيد العالمي، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، والاتحاد الأفريقي، ووكالة الشراكة الجديدة وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بتنظيم أسبوع أفريقيا - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الاحتفال بمرور عشر سنوات على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وذلك على هامش المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة بشأن أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأسهم هذا في زيادة الوعي في المجتمع الدولي وشتى البلدان الأفريقية بالتقدم الذي أحرزته أفريقيا في مجال الحوكمة من خلال الآلية.

٥١ - وبعد عشر سنوات، أثبتت الآلية أنها إطار فريد ومبتكر لتعزيز الحوكمة الرشيدة فضلا عن السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا^(٢). وأنشأت الآلية منبرا من أجل التعلم من الأقران الأفارقة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى وضع سياسات أكثر انفتاحا وتعزيز المشاركة الحكومية - المدنية. وقد أدى اشتراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في إثراء محتوى برامج العمل الوطنية.

(٢) انظر تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/69/162).

ثالثا - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة بزخم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا

ألف - مقدمة

٥٢ - كانت استجابة المجتمع الدولي متباينة. ونقلا عن صندوق النقد الدولي، مع أن الأنشطة الاقتصادية العالمية زادت بصورة كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، ظل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بدون تغيير نسبيا، وبلغ في المتوسط ٣ في المائة في عام ٢٠١٣، مقابل ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وقوي اقتصاد الولايات المتحدة بصورة كبيرة في عام ٢٠١٣. وعادت اقتصادات منطقة اليورو إلى النمو الإيجابي، وإن كان صغيرا.

٥٣ - وفي هذا السياق الدولي، واصلت أفريقيا إظهار قدرة قوية على التكيف مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ في المتوسط ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو أسرع بنسبة ١ في المائة من المتوسط العالمي. ومع أن الانتعاش في أسعار السلع الأساسية كان هاما لتعافي أفريقيا من تباطؤ الاقتصاد العالمي، قامت أيضا الجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية لاصلاح اقتصاداتها، ومعالجة النزاعات وتعزيز الحوكمة بدور هام في دعم النمو. ونقلا عن آفاق الاقتصاد الأفريقي لعام ٢٠١٤، فإن آفاق مستقبل القارة واعدة، ومن المتوقع أن يعود النمو إلى المستوى السابق للأزمة والبالغ ٦,٥ في المائة.

٥٤ - وبرغم تحسن الأداء، ما زال النمو في أفريقيا غير كاف لتحقيق تقدم هام في تخفيف حدة الفقر. وما زال يتعين القيام بالمزيد لزيادة النمو إلى الهدف البالغ ٧ في المائة الذي يعتبر حاسما للحد من الفقر على نحو مستدام وإحراز تقدم نحو تحقيق الغايات الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية. وقد يؤدي ضعف أداء النمو في الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما النمو الضعيف في أكبر شركاء أفريقيا التجاريين، مقترنا بالتباطؤ المحتمل في الاقتصادات الناشئة، إلى تقويض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٥٥ - وعلى هذه الخلفية وفي ضوء الاقتراب السريع للموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ستكون الشراكة العالمية المعززة والمستمرة هامة لتعزيز مكاسب التنمية في الآونة الأخيرة وتسريع إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى مدى السنين، تعهد شركاء التنمية بعدة التزامات ذات صلة بتنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيكون تنفيذ هذه الالتزامات حاسما في دعم البلدان الأفريقية للتغلب على تحدياتها الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦ - واعترافا بأهمية تنفيذ الالتزامات، أنشأت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩٣/٦٦، آلية رصد لاستعراض تنفيذ الالتزامات المعلنة لتلبية احتياجات التنمية في أفريقيا، وبعد ذلك، بقرارها ٢٤٧/٦٨، لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتمكينه من تنفيذ ولاياته المتزايدة بصورة فعالة. وستوفر الآلية زحماً تمس الحاجة إليه لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بأفريقيا، ومن ثم تعزيز الأثر الإنمائي للتعاون الدولي لصالح أفريقيا. وسيقدم التقرير المؤقت الأول^(٣) للأمين العام بشأن استعراض تنفيذ الالتزامات لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٥٧ - ويقيم التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات من جانب البلدان الأفريقية، وشركاء التنمية التقليديين وشركاء التنمية الجدد والناشئين في المجالات المختارة الأربعة للزراعة والأمن الغذائي، وتمويل التنمية، والبيئة وتغير المناخ، والحوكمة. ويشير التقرير المؤقت إلى أنه، في حين أحرز تقدم في تنفيذ البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية للالتزامات، ما زال التقدم المحرز متفاوتاً في جميع المجالات ومجموعات البلدان. ويشير التقرير أيضاً إلى وجود فجوات كبيرة في تنفيذ الالتزامات، الأمر الذي يقوّض تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة لأفريقيا.

٥٨ - وعُقد اجتماع المتابعة الوزاري الأول لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بتنمية أفريقيا في ياوندي، في أيار/مايو ٢٠١٤ واشتركت في تنظيمه حكومة اليابان، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ممثلة بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وقيم الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل ياوندي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وأقر مصفوفة تنفيذ خطة العمل التي تتضمن ٦١٧ مبادرة إنمائية محددة قدمتها مجتمعة الدول الأفريقية الأعضاء، والمؤسسات الإقليمية الأفريقية والشركاء في التنمية.

٥٩ - وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان السبعة المختتم مؤخراً الذي عُقد في بروكسل، بلجيكا، في ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعربت البلدان الصناعية عن التزامها بالعمل من أجل تحسين شفافية الصناعات الاستخراجية من خلال وضع معايير عالمية موحدة لضمان الإفصاح عن المدفوعات التي تقدمها الشركات للحكومات. وأعدت تأكيد التزامها بالتحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية تحت قيادة أفريقية قوية. وأعدت أيضاً تأكيد التزامه بإنهاء السرية المالية والتهرب من دفع الضرائب من خلال التنفيذ السريع للمعيار العالمي المفرد الجديد للتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية. وهذه التدابير، إذا نُفذت كاملاً،

(٣) انظر A/69/163.

يمكن أن تساعد البلدان الأفريقية في استرداد الموارد المفقودة الحيوية لتمويل خطة الشراكة الجديدة.

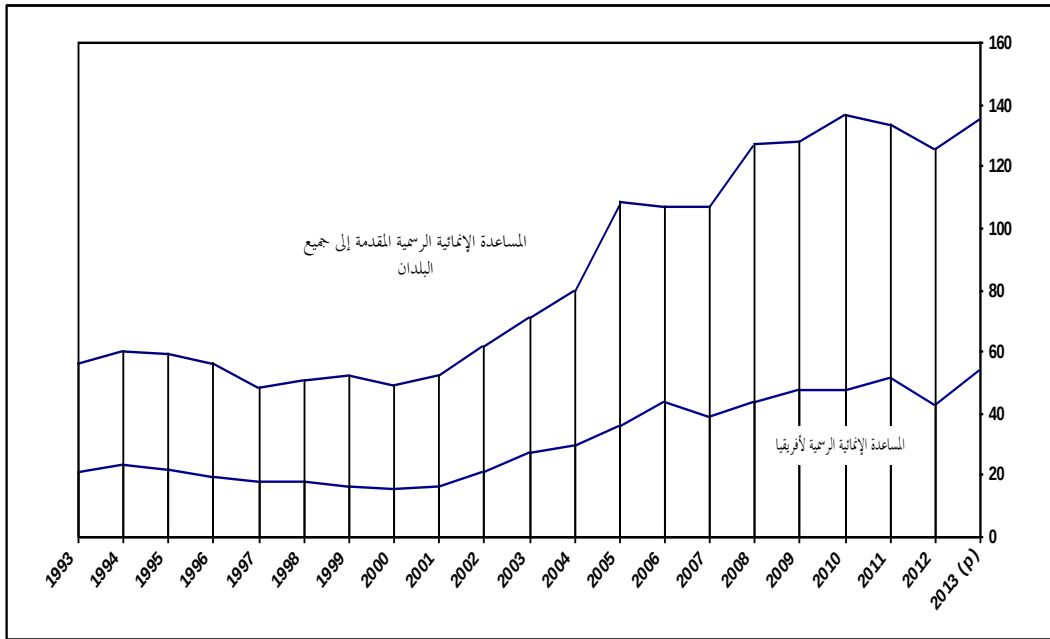
٦٠ - وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا الرابع الذي عُقد في بلجيكا في عام ٢٠١٤، أعربت البلدان الأفريقية والأوروبية عن التزامها بمواصلة تعزيز روابط التجارة والاستثمار بين القارتين، فضلا عن التعاون في السلام والأمن. والتزم الاتحاد الأوروبي أيضا بدعم أفريقيا في إعداد استراتيجيات تنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ ومنخفضة الانبعاثات.

٦١ - وعقد الرئيس أوباما، عقب زيارته الأولى لأفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٣، حيث كشف النقاب عن مبادرتي "الطاقة لأفريقيا" و "تجارة أفريقيا"، القمة الأولى لرؤساء الولايات المتحدة - أفريقيا يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ في واشنطن، العاصمة. وسعت القمة إلى تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وأفريقيا، ولا سيما في مجالي التجارة والاستثمار.

باء - المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٢ - وفقا للبيانات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر الشكل أدناه)، بلغ مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية ١٣٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣، بعد أن كان ١٢٥,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢، ممثلا زيادة بلغت حوالي ٦,١ في المائة. وزادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا من حوالي ٥١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ٥٤,١ بليون دولار في عام ٢٠١٣، ممثلة زيادة بنسبة ٥ في المائة.

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المانحين



المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠١٤.

٦٣ - ومع أن أفريقيا كمنطقة تحصل على حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية، ظلت هذه الحصة ثابتة نسبياً، وبلغت في المتوسط حوالي ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وهذا يتعارض مع الالتزام المعلن بإعطاء أفريقيا الأولوية في تخصيص المعونة. وفضلاً عن ذلك، في السنوات الأخيرة كان هناك تحول ملحوظ في تخصيص المعونة تجاه البلدان النامية المتوسطة الدخل.

٦٤ - وفي عام ٢٠٠٥، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عُقد في غلينغلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وضع القادة هدفا طموحا لإضافة حوالي ٢٥ بليون دولار في السنة للمعونة المتعلقة بأفريقيا، وهو ما يمثل ضعف مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠١٠ بالنسبة إلى مستويات ٢٠٠٤. وكانوا قاصرين دائما عن بلوغ هذا الهدف. وتشير البيانات الأولية إلى أن حجم المعونة لأفريقيا بلغ في المتوسط حوالي ٤٧ بليون دولار في السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يقل بـ ١٥ بليون دولار تقريبا عن مستوى عام ٢٠١٠ الذي أشارت إليه التزامات مجموعة الثمانية المعلنة في غلينغلز في عام ٢٠٠٥ (انظر A/69/163).

٦٥ - وفي ضوء عدم كفاية مستويات المعونة لأفريقيا بالنسبة لما هو مطلوب لسد فجوة التمويل الهائلة، يكتسب تنفيذ خطة فعالية المعونة أهمية أكبر. وقد صدر التقرير الأول^(٤) لإطار الرصد العالمي في أيار/مايو ٢٠١٤. وبقياس التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا في عام ٢٠١١، أشار التقرير إلى إحراز تقدم مطرد في عدم تقييد المعونة بشروط، وفي المعلومات الأكثر انفتاحا وشفافية بشأن تدفقات المعونة، والجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعقب ما تفعله فئات معينة - مثل النساء والفتيات - فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وطبقا للتقرير، زادت النسبة المئوية لميزانيات المعونة الخاضعة لتدقيق البرلمان من ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٣. وأحرز بعض البلدان الأفريقية، مثل كابو فيردي، وكينيا، وليسوتو وموزامبيق، تقدما كبيرا، وحققت جميعا الهدف البالغ ٨٥ في المائة المقرر كحد أدنى في تعاونها الإنمائي المقرر في حدود ميزانيتها الوطنية.

جيم - تخفيف عبء الديون

٦٦ - في حين أعرب المجتمع الدولي عن التزامه بالمساعدة في معالجة مشاكل ديون البلدان النامية في أفريقيا، أحرز تقدم ضئيل جدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ظلت حالة البلدان الأفريقية بدون تغيير في مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز، والمرحلة الانتقالية ومرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار.

(٤) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤)، *Making Development Co-operation More Effective: 2014 Progress Report*، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاح من <http://dx.doi.org/10.1787/9789264209305-en>.

البلدان المستفيدة حاليا والبلدان التي يحتمل أن تستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (في حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الحالة	البلدان
٢٩ بلدا في مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز	إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر
بلد واحد في المرحلة الانتقالية (بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز)	تشاد
٣ بلدان في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار	إريتريا، والسودان، والصومال

المصدر: صندوق النقد الدولي.

٦٧ - استنادا إلى الجدول أعلاه، ما زال ٢٩ بلدا أفريقيًا في مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤، وما زالت تستفيد على نحو كامل من تخفيف عبء الديون. وما زالت تشاد البلد الوحيد في المرحلة الانتقالية في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولم تُمنح تخفيفا إضافيا لعبء الديون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن البنك الدولي أفاد بأن تشاد أحرزت بعض التقدم في تحقيق شروط نقطة الإنجاز المطلوبة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وفي تحقيق عدة أهداف للمؤشر الاجتماعي. وما زالت ثلاثة بلدان، أي، إريتريا، والسودان، والصومال، في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار. بيد أن البنك الدولي أفاد بأن إريتريا أحرزت تقدما محدودا ولم تُجرى مناقشة لبرنامج يدعمه صندوق النقد الدولي منذ المشاورة الأخيرة للمادة الرابعة في عام ٢٠٠٩. وأعيد قبول الصومال، مع ذلك، كعضو عامل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع أنها ما زالت غير مؤهلة للحصول على مساعدة مالية بسبب المتأخرات التي طال أمدها. وسيشرع السودان، وهو أيضا في مرحلة نقطة ما قبل اتخاذ القرار، في عملية جديدة لتسوية الديون لضمان أن تكون البيانات متوافرة بالكامل. بمجرد أن يكون البلد أكثر اقترابا من تحقيق اشتراطات نقطة اتخاذ القرار.

٦٨ - وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل عبء الديون، يشير تحليل أجراه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن معظم البلدان الأفريقية معرضة لمخاطر منخفضة لضائقة

مديونية، في حين أن حوالي ٤٠ في المائة من البلدان معرضة لمخاطر متوسطة وحوالي خمسها معرض لمخاطر شديدة. ومع ذلك، أجرت بعض البلدان الأفريقية، مثل غانا وزامبيا، توسعات مالية مفرطة في السنوات الأخيرة ممولة بقروض خارجية، ونتيجة لذلك شهدت زيادة في نسب ديونها.

دال - الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

٦٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كان الاستثمار المباشر الأجنبي لأفريقيا قادرا على التكيف وزاد باطراد إلى مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية. ونقلا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، زاد الاستثمار المباشر الأجنبي لأفريقيا من ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ما يقدر بـ ٥٦,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٣. وكما حدث في العام السابق، واصلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي لأفريقيا التركيز في القطاعات الاستخراجية، مع أن الخدمات والصناعات التحويلية، بما في ذلك قطاع صناعة السيارات، والجلود والمستحضرات الصيدلانية، مثلت حصة زائدة في مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي.

٧٠ - وكانت الزيادة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي مدفوعة بالأداء القوي لبلدان الجنوب الأفريقي، مثل جنوب أفريقيا وموزامبيق، اللتين سجلتا تدفقات قياسية في الاستثمار المباشر الأجنبي بلغت ١٠ بلايين دولار و ٧ بلايين دولار، على التوالي. وشهدت المناطق دون الإقليمية الأخرى نقصا في تدفقاتها. وعلى سبيل المثال، ظلت التوترات السياسية والاجتماعية المستمرة تُضعف التدفقات التي بلغت ٣,٥ بليون دولار إلى شمال أفريقيا، ولم يسجل إلا المغرب نموا قويا بنسبة ٢٤ في المائة.

٧١ - ويسهم الاستثمار المباشر الأجنبي بصورة متزايدة في مجال تمويل التنمية في أفريقيا ويمكن أن يكون فعالا في تنمية القدرات الإنتاجية والقضاء على اختناقات البنية التحتية. وفي هذا الصدد، واصلت البلدان الأفريقية بذل جهودها نحو جذب الاستثمار المباشر الأجنبي بتنفيذ إصلاحات لتحسين جاذبية أفريقيا للمستثمرين الأجانب. وحسّنت البلدان الأفريقية باطراد أوضاعها في مراتب سهولة ممارسة الأعمال التجارية التي يصدرها البنك الدولي سنويا، حيث برزت أربعة بلدان أفريقية من بين أعلى ١٠ بلدان قامت بإصلاحات في العالم في عام ٢٠١٣. وإدراكا لأهمية دور الاستثمار في تنمية أفريقيا واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٩٤/٦٨، قام رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، بدعم هام من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بعقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى للجمعية العامة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، بشأن تعزيز الاستثمار في أفريقيا ودوره الحفز في تحقيق أهداف تنمية أفريقيا. وسلم الاجتماع بأهمية تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي لتمويل أولويات التنمية في أفريقيا،

بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والخطة الإنمائية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وشددت الدول الأعضاء على ضرورة جذب الاستثمار لدعم تنمية القدرة الإنتاجية، لا سيما في البنية التحتية، والصناعات التحويلية والزراعة.

هاء - التجارة

٧٢ - تعهد المجتمع الدولي أيضا بتعزيز مبادرات التجارة، بما في ذلك المعونة من أجل التجارة، بغية معالجة معوقات جانب العرض التي تحد من القدرة التجارية لأفريقيا. وأعربت الحكومات الأفريقية أيضا عن التزامها بتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة داخل أفريقيا.

٧٣ - وخلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمد الوزراء "مجموعة تدابير بالي"، وهي أول اتفاق تجاري متعدد الأطراف وافقت عليه منظمة التجارة العالمية. ومجموعة التدابير، التي تتكون من عشرة قرارات منفصلة^(٥)، تغطي مجالات تيسير التجارة، وقضايا التنمية وأقل البلدان نموا، والزراعة والقطن.

٧٤ - وعلى وجه التحديد، يتضمن اتفاق تيسير التجارة التزامات ترمي إلى تخفيض تكاليف المعاملات التجارية، وزيادة الشفافية وتبسيط الإجراءات الجمركية على نحو أفضل. ويمكن أن يوفر هذا حافزا أكبر لزيادة التجارة وخفض التعريفات. ويمكن أن يفيد هذا أفريقيا، بالنظر إلى ارتفاع تكلفة التبادل التجاري. وعلى سبيل المثال، يكشف تحليل للتكاليف التجارية الشاملة عن أن الارتفاع غير المتناسب في تكاليف المعاملات لا يعوق فحسب تجارة أفريقيا مع بقية العالم، بل أيضا التكامل الإقليمي القابل للاستمرار، ولا سيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٧٥ - وعقب الاستعراض العالمي الرابع لمبادرة المعونة من أجل التجارة، الذي عُقد في جنيف، سويسرا، في تموز/يوليه ٢٠١٣، عادت تدفقات المعونة من أجل التجارة إلى التحسن مع أفريقيا بوصفها أكبر مستفيد. وزادت موارد المعونة من أجل التجارة المخصصة لأفريقيا من ١٣,١ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٢١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٢، ومثلت زيادة بنسبة ٥٥ في المائة عن عام ٢٠١١. وبلغت حصة أفريقيا من المعونة من أجل التجارة نسبة ٣٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ولكنها ارتفعت إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٢.

(٥) منظمة التجارة العالمية، الاعلانات والقرارات الوزارية الصادرة في بالي. متاحة على <https://mc9.wto.org/official-documents-bali-ministerial>.

واو - التعاون بين بلدان الجنوب

٧٦ - استمر التعاون بين بلدان الجنوب، في إطار مبدأ التضامن والفوائد المتبادلة، في توفير الدعم للنمو والتنمية المستدامة في أفريقيا بوصفه تعزيزا للتعاون بين الشمال والجنوب. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الشراكات الاستراتيجية الأفريقية مع الاقتصادات الناشئة الرئيسية إحراز التقدم، وبخاصة من خلال الاجتماعات، والتبادل التجاري، والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي وبناء المؤسسات.

٧٧ - وعلى الصعيد الدولي، وفر تنظيم المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ محفلا لعرض حلول ناجحة للتنمية نابعة من الجنوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، جرى التعهد بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار بين المستثمرين، والأعمال التجارية الخضراء، والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، يغطي مشاريع تراوحت بين بناء مصانع للأسمدة العضوية ومشاريع للطاقة النظيفة في كينيا وصولاً إلى محطات قوى شمسية في أوغندا ومشاريع تجارية خضراء للنساء في مصر. وبالإضافة إلى ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقدت مجموعة الـ ٧٧ والصين مؤتمر قمة في سانتا كروز، في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المجموعة في حزيران/يونيه ١٩٦٤. وشدد الإعلان التذكاري على أهمية التعاون والشراكات للحد من عدم المساواة، وإنهاء الفقر ومكافحة تغير المناخ، ويهدف جميعها إلى وضع إطار عمل جديد للتنمية المستدامة.

٧٨ - وعقب اعتماد إعلان وخطة عمل إيثيوكوبي، حظي التعاون بين البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند والصين وجنوب أفريقيا بزخم كبير بإنشاء مؤسستين مالتين: مصرف تنمية بمبلغ ٥٠ بليون دولار ومجمع احتياطي عملات بمبلغ ١٠٠ بليون دولار. وسيمكن الصندوق البلدان من معالجة أي تطورات في سوق الصرف الأجنبي.

٧٩ - وعلى مدى العام الماضي، عززت أفريقيا تعاونها مع الصين في مجالات رئيسية مثل التجارة، والاستثمار المباشر الأجنبي والمعونة. وفي عام ٢٠١٣، تجاوزت التجارة الصينية - الأفريقية حد الـ ٢٠٠ بليون دولار لأول مرة. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أعادت الصين تأكيد التزامها تجاه تنمية أفريقيا، بما في ذلك إنشاء مصرف الصين - أفريقيا للتنمية، الذي يقع مقره في نيروبي، بتخصيص رأس مال بلغ ٢,٥ بليون دولار.

٨٠ - وعمقت أفريقيا أيضا تعاونها مع شركاء رئيسيين آخرين في الجنوب العالمي، مثل البرازيل. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قامت البرازيل، بالتعاون مع البنك الدولي، بتنظيم الحفل الخامس للتعليم فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز تبادل المعرفة بين الممارسين من البلدان

المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل فيما يتعلق بطرق تحسين تصميم الحماية الاجتماعية ونظم العمل على صُعد السياسة العامة، والبرامج وتقديم الخدمات.

٨١ - واستمر تعاون أفريقيا مع الهند أيضا في النمو. وتدفق الاستثمار الهندي في أفريقيا، باستثمارات كبيرة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والهندسة، والمواد الكيميائية، والمستحضرات الصيدلانية وصناعة السيارات. وبالمثل، تعزز أيضا التعاون مع بلدان الخليج. وعُقد مؤتمر القمة الأفريقي - العربي الثالث في مدينة الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الذي عزز التعاون بين الدول الأفريقية والدول العربية. وفي مؤتمر القمة، تعهدت الكويت بمنح بليون دولار في شكل قروض بشروط ميسرة للبلدان الأفريقية على مدى السنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك التمويل للاستثمار وضمان التأمين.

زاي - مشروع القرى الألفية

٨٢ - استمر مشروع القرى الألفية في مساعدة عشرة بلدان لتخفيف حدة الفقر المدقع والجوع، وتحسين التعليم، والصحة والمساواة بين الجنسين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أحرز تقدم في الحد من جوع الأطفال، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض وفيات الأطفال، وتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة. وعلى سبيل المثال، جرى تعزيز برنامج الأخصائيين الصحيين في المجتمع المحلي الذي يضطلع به المشروع بنظم صحية إلكترونية أحدث وأفضل. وأسهم مشروع القرى الألفية في اعتماد استراتيجيات لتحسين النظام لضمان توفير الرعاية الجيدة، والقيام بإجراءات صحية لإنقاذ الحياة وتوفير رابط حيوي بين المراكز الصحية والأسر في المناطق الريفية.

٨٣ - وبناء على التقدم المحرز حتى الآن، يتعين أن تركز الأولويات الاستراتيجية للمشروع التي تسير قُدمًا على المجالات التي يتأخر فيها التقدم، مع بدء انتقال أنشطة المشروع إلى المستوى المحلي قبل التسليم الكامل في خلال عام واحد. وفي محاولة لدمج الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ستكون عملية تقييم أثر مشروع القرى الألفية ونتائجه مساهمة جيدة للدول الأعضاء وهي تضع الشكل النهائي لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رابعا - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٨٤ - تشكل منظومة الأمم المتحدة إحدى الركائز الرئيسية للدعم الدولي المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتخذ الدعم الذي تقدمه الكيانات التابعة لها على الصُعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية أشكالا مختلفة تتراوح بين المساعدة التقنية وبناء

القدرات والتمويل وصولاً إلى الدعوة والعمل المعياري. ويتضمن أحدث تقرير قدمه الأمين العام بشأن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2014/3) معلومات مفصلة عن طبيعة ونطاق الدعم المقدم خلال العام الماضي.

باء - تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي، وشراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونظام المجموعات

٨٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت منظومة الأمم المتحدة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا دعماً لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج السنوات العشر لبناء القدرات الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي. ووضعت جميع المجموعات المواضيعية التسع للآلية خطط عمل مدفوعة بالطلب وبرامج عمل قائمة على الأولويات الرئيسية للاتحاد الأفريقي وبرنامجها للشراكة الجديدة. وأثبتت الآلية فائدتها في تنسيق اسهامات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، فضلاً عن الدعم المقدم لتنمية أفريقيا في عمليات إقليمية وعالمية هامة.

٨٦ - وعزز نظام المجموعات مستوى ونوعية تعاونه من خلال تحسين تبادل المعلومات، وزيادة الأنشطة داخل المجموعات وعقد اجتماعات متكررة للمجموعات. وتعزز أيضاً بصورة كبيرة إدراج القضايا الشاملة في المجموعات، وبخاصة القضايا الجنسانية وقضايا الشباب.

٨٧ - وفي الدورة الرابعة عشرة للآلية التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تقرر عقد دورات في المستقبل بالتعاقب مع الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية، والتخطيط والتنمية ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، لإتاحة فرصة لاشتراك قادة الأمم المتحدة مباشرة ومع الوزراء الأفارقة، واكتساب منظورات أوسع بشأن طموحات التنمية وتوليد قوة دافعة لأنشطة الآلية برفع مستوى المشاركة.

٨٨ - وأبرزت الدورة الخامسة عشرة للآلية التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٤ في أبوجا، ضرورة أن تكون جميع مجموعات الآلية متوائمة مع الرؤية الاستراتيجية للخطط الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والخطة المقبلة حتى عام ٢٠٦٣. وبالنظر إلى انقضاء برنامج السنوات العشر لبناء القدرات في عام ٢٠١٦، دُعيت مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الشراكة الجديدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي والأمم المتحدة إلى إنشاء فريق عامل تقني لصياغة برنامج خلف شامل طويل الأجل للدعم المقدم من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٩ - استمرت البلدان الأفريقية في إحراز التقدم في تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي القرن الذي مضى منذ إنشائه، كان البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بمثابة إطار عمل هام للتنمية الزراعية وساعد في وضع القطاع في صلب التنمية. وكثفت البلدان الأفريقية أيضا جهودها لتسريع تطوير البنى التحتية. ويجري تنفيذ مشاريع بنى تحتية هامة على الصعيدين الوطني والإقليمي في قطاعات النقل، والمياه، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء القارة، ممول في المقام الأول من خلال تعبئة الموارد المحلية. وكان التقدم جليا أيضا في تنفيذ قطاعات أخرى ذات أولوية في الشراكة الجديدة، بما فيها الصحة، والتعليم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويعلق عدد متزايد من البلدان أهمية كبيرة على الحوكمة الرشيدة، كما يتضح بجلاء في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٩٠ - وعلى الجبهة الدولية، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، وعكست الاتجاه التزولي في العامين الماضيين. واستمرت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في اتجاهها الصعودي، برغم عدم التيقن الاقتصادي العالمي. وفيما يتعلق بالتجارة، برغم التقدم الذي أحرز في مؤتمرات القمة الوزارية الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة وقضايا أقل البلدان نموا، ما زال التقدم غامضا في القضية الساخنة منذ أمد بعيد بشأن الإعانات الزراعية. وفضلا عن ذلك، ما زال اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متوقفا. وجميع هذه العوامل يعرض مكاسب التنمية الأخيرة لخطر عرقلتها، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتبر النظر في التوصيات الواردة أدناه مهما في هذا الصدد.

٩١ - وتسيطر الزراعة على تحول أفريقيا. وبالنظر إلى القرار الذي اتخذته قمة الاتحاد الأفريقي بإعلان عام ٢٠١٤ عام الزراعة والأمن الغذائي، ينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية إعطاء الأولوية للزراعة في ميزانياتها الوطنية، تمشيا مع إعلان مابوتو. ودعما لهذه الجهود. ينبغي أن يبذل الشركاء في تنمية أفريقيا كل جهد لزيادة تمويل زراعة أفريقيا تمشيا مع التعهدات ذات الصلة، بما فيها تلك الواردة في مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي.

٩٢ - وسيكون تطوير البنية التحتية أساسيا لإطلاق إمكانات نمو أفريقيا. وفي حين أحرز تقدم في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ما زال الافتقار إلى التمويل يمثل تحديا خطيرا. وهناك حاجة إلى استغلال اشتراك القطاع الخاص في البنية التحتية من خلال إقامة شراكات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص على النحو الذي أكدته خطة

عمل داكار. وينبغي أن يدعم الشركاء في تنمية أفريقيا تطوير البنية التحتية لأفريقيا بالوفاء بتعهداتهم وتشجيع قطاعاتهم الخاصة للاشتراك في مشاريع البنية التحتية في أفريقيا.

٩٣ - ويمكن أن تؤدي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى تسريع نتائج التنمية بزيادة إمكانية حصول المرأة على الموارد والسيطرة عليها، وتحقيق مكاسب إنتاجية أوسع نطاقاً، وتحسين وضع النساء والفتيات وتحقيق كثير من نتائج التنمية الأخرى. ولذلك، يجب مراعاة تعميم القضايا الجنسانية وقضايا تمكين المرأة في الأطر الوطنية لسياسة التنمية لدعم الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٩٤ - وفي حين جرى تشجيع إحراز تقدم في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بالي، إندونيسيا، بشأن قضايا هامة مثل تيسير التجارة، والزراعة وتنمية أقل البلدان نمواً، لا يمكن تحقيق فوائد تجارية أعظم نفعاً إلا باختتام جولة الدوحة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستغل الدول الأعضاء الزخم الناشئ في بالي وأن تيسر قدماً لاختتام الجولة مع التركيز في الوقت ذاته على تنفيذ اتفاق بالي. وبوجه خاص، ستدعو الحاجة إلى زيادة المعونة من أجل التجارة لدعم تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في أفريقيا.

٩٥ - وسيكون الدعم الدولي لا غنى عنه في دعم تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يبذل الشركاء في تنمية أفريقيا الجهود للوفاء بتعهداتهم لأفريقيا، ولا سيما من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا والاستثمار المباشر الأجنبي. بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الأخرى ذات الأولوية للشراكة الجديدة. ومن جانبها، ينبغي أن تستغل البلدان الأفريقية المساعدة الإنمائية الرسمية لجذب الاستثمار الخاص الضروري لتنفيذ أولويات القارة التي وردت بالتفصيل في برنامجها للتحويل.

٩٦ - ولترجمة النمو الرائع لأفريقيا إلى تنمية اجتماعية مستدامة وتخفيف لحدة الفقر يقتضي اتخاذ تدابير جريئة ومحددة الأهداف في مجال السياسة العامة لتنويع الاقتصاد وتشجيع الإضافة للقيمة، الأمر الذي سيتسم بالأهمية لخلق فرص العمل. وبالنظر إلى أن التصنيع يشكل ركيزة أساسية لبرنامج تحول أفريقيا، تدعو الحاجة إلى أن يوائم المجتمع الدولي دعمه للأولويات الناشئة لأفريقيا ويعيد توجيه مخصصات المعونة بناء على ذلك.

٩٧ - ومع اقتراب عام ٢٠١٥ بسرعة، يجب تكثيف الجهود لتسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وهي المنطقة الوحيدة التي لم تتقدم كما ينبغي لتحقيق معظم الأهداف. وبالنظر إلى المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن صياغة خطة

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي إيلاء الاهتمام بوجه خاص لأولويات تنمية أفريقيا على النحو الوارد بالتفصيل في الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والوثيقة الختامية للمشاورة الإقليمية لأفريقيا بشأن أهداف التنمية المستدامة، والاعلان الرسمي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي والخطة المقبلة لعام ٢٠٦٣. ويجب أيضا إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات الخاصة لأفريقيا فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل، وتنمية القدرات، والتجارة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا.
